هذه الصفحة تقدم اضاءة للقارىء العراقي من الصحافة العالمية ولاتعبر المقالات الواردة فيها بالضرورة عن رأي (المدى)

طبق الاصل

مؤيد نعمة

العراق والاستفتاء على الدستور

سيكون العالم مدعوا لمشاهدة الصور المتلفزة لعراقيين شجعان يتحدون تهديدات المتمردين وهم يسيرون افواجا نحو مراكز الاقتراع للتصويت على مسودة دستور ما بعد الحرب. هذه اللحظة سوف يحتفى بها في واشنطن كأنتصار اخر "للحرية" وكتبرئة من حرب العراق. وقد تشاهد هذه الصور مع نظرات من الحسد في مناطق عديدة من العالم العربي.

بقلم : رولا خلف
ترجمة :المدى

المسؤولون في بغداد وحتى واشنطن ولندن يتلهفون لرؤية تصويت "نعم" الذي سوف يمهد الطريق أمام الانتخابات البرلمانية في كانون الاول اتماما لتحول العراق من الدكتاتورية الى الديمقراطية.

وهذا الانتصار متحتمل جداً، فالعرب السنة، وهم المجموعة الرئيسية التي عارضت الدستور، لن يكون من السهل عليهم حشد ثلثي الناخبين في ثلاث محافظات لاسقاط مسودة الدستور.

لكن السياسيين الشيعة والاكراد المصممين على عدم تفويت الفرصة في انجاح الدستور اصدروا قراراً في الجمعية الوطنية يغير من الاجراءات لصالح التصويت بنعم. لكن مراقبي الامم المتحدة ادركوا ذلك وأجبروهم على تغيير هذا القرار.

ان دستوراً دائماً، يحفظ المباديء الديمقراطية ويصونها، يعد تقدماً جيداً في العراق حتى لو لم يتم تطبيقه نصاً وروحاً. لكن اسقاط مسودة الدستور في استفتاء الخامس عشر من هذا الشهر لا يعتبر بالضرورة نتيجة سيئة. في الواقع، قد يعمل هذا على إلتئام الجروح الطائفية في البلد. قال لي مسؤولون عراقيون أن رفض الدستور قد يكون تراجعاً خطرا، ويحول العملية السياسية عن مسارها ويعمق من حالة الفوضى. ويجادل هؤلاء المسؤولون ان العراق بحاجة ماسة الى حكومة مستقرة ذات حياة طويلة. وبعد انتخابات كانون الاول ستكون هناك حكومة تركز في تفكيرها على العمل الحكومي.

ويتفق نظراؤهم الغربيون على هذا، حيث قال مسؤول بريطاني "لقد سئمنا من كلمة انتقالي".

لكن هنالك العديد مما يثير القلق. بالرغم من الحقائق المرة في العراق فأن قيمة التقدم السياسي في هذا الدستور تكمن في قدرته على تجسير الانقسام الطائفي الواسع وفي الحيلولة دون الانزلاق الى حرب اهلية. فبعد عامين من سقوط نظام البعث، مزق العراق نفسه وتنامت المواجهات السياسية بين العرب السنة من جهة والشيعة والاكراد من جهة اخرى. من المحزن ان يغذي الدستور الجديد هذه التوترات بدلاً من الحد منها. ان انتصار معسكر المؤيدين للدستور سيكثف من استياء المجتمع السني الذي جرى تهميشه في عراق ما بعد الحرب. ومن الممكن ان يدعم هذا النصر حركة التمرد الاسلامية والبعثية.

كتب مايكل أوهانلون، من معهد بروكنغز في واشنطن "بالرغم من العناصر العديدة المثيرة للاعجاب، فأن الدستور يحمل في طياته مخاطر افعال لايمكن تصورها، وقد يفاقم من مرارة العرب السنة وبالتالي يزيد من دعم العنف في اوساطهم خاصة أن اغلبهم مسؤول عن حركة التمرد المتواصلة.

في مسودة الدستور خلل وعيوب جدية. ان الآليات المسهبة في اقامة مناطق فيدرالية تبدو وكأنها خطة لتفتيت البلاد. قد يكون النظام الفيدرالي هو الحل الافضل على المدى الطويل للعراق حتى لو كان العرب السنة غير متحمسين له.

لكن اصرار الاحزاب الشيعية على فرض مسألة شقاقية كهذه في وقت أعتبرت من قبل المجتمع السني أنها اهانة. وافق القادة الشيعة، بتشجيع من الوسطاء الامريكيين، على منح البرلمان القادم الكلمة الفصل في هيكلية الخطوط العامة للفيدرالية الواردة في الدستور.

لكن هذا الوعد لم يفعل شيئاً لتهدئة غضب السنة. ما يخشاه العرب السنة، ولسبب وجيه، هو تأثير الفيدرالية على الثروة النفطية للبلاد، والمتركزة على نحو كبير في الشمال الكردي وفي الجنوب الشيعي. ان الدستور يستند على لغة غامضة حول النفط، قائلاً ان عائدات نفط الآبار القديمة . ولكن ليس بالضرورة الآبار الجديدة . يجب ان توزع على نحو عادل على سكان البلاد.

ومن جانبهم ادرك المسؤولون الامريكيون أن كتابة مسودة الدستور وفرت فرصة فريدة للمصالحة الوطنية. فقد ضغط الامريكيون على البرلمان العراقي باتجاه أضافة قادة من السنة الى هيئة كتابة الدستور. وفضلوا التوصل الى نتيجة تركت اغلب القضايا الصعبة دون حل.

لكن المناظرة الدستورية اظهرت حدود فعالية الامريكيين في عراق اليوم، كما ألقت ضوءاً على تصميم الشيعة على تحقيق اكبر قدر ممكن من المكاسب.

هنالك تطور ايجابي وحيد هو ان قادة السنة قد ادركوا عبثية مقاطعة انتخابات كانون الثاني وحاولوا تنظيم وحشد المقترعين للتصويت ضد الدستور في الاستفتاء القادم الآن تلتئم الحركات الصغيرة والاحزاب من اجل تشكيل حزب سياسي واحد. ان التصويت بنعم لمسودة الدستور سوف يثبط من عزيمتهم، لكن ليس للدرجة التي يتخلون فيها عن العملية السياسية. مع ذلك فليس مؤكداً بأن صوتهم سوف يعلو صوت اولئك المتمردين الذين يقولون للمجتمع السني ان صوت الرصاص اكثر فاعلية من صناديق الاقتراع.

عن : الفاينشال تايمز

في العراق مشهد سياسي مقلق

ترجمة فاروق السعد

قام البرلمان العراقي بمراجعة قرار مريب كان يمكن ان يجعل من المستحيل تقريبا بالنسبة للناخبين ان يرفضوا دستورا جديدا مقترحا للبلاد. ورغم انه يبدو ان الوثيقة من المحتمل ان يتم الموافقة عليها في استفتاء هذا الشهر، الا ان الانشقاق داخل الائتلاف الحاكم يجعل من مستقبل العراق السياسي امرا غير مضمون.

تحت ضغوط من داخل و خارج البلاد، صوت البرلمان العراقي في يوم الاربعاء ٥ تشرين الأول على الغاء قرار كان قد اتخذه قبل ثلاثة ايام فقط، الذي قد يجعل من المستحيل عمليا بالنسبة للعرب السنة و المعارضين الاخرين لمسودة الدستور ان يتم عرقلته خلال الاستفتاء المقبل. ان هذا التراجع يعني ان الدستور الجديد يمتلك فرصة افضل في النهاية للحصول على قبول، ، اغلب العراقيين. فلمنع الاغلبية الشيعية المسلمة في العراق من التعامل بقسوة مع السنة او حول مسالة الاكراد، كانت قواعد الاستفتاء قد تمت صياغتها بحيث يمكن عرقلة الدستور اذا ما قال ثلثا الناخبين"لا" في اي من محافظات العراق الثماني عشرة. كان ذلك مفهوما بشكل واسع بانه يعني ثلثي جميع الناخبين. و بما ان نسبة المشاركة في الانتخابات العراقية السابقة قد كانت ٥٨٪ فقط في جميع انحاء البلاد وانخفضت الى ٢٪ في احدى المحافظات السنية، فان القانون كان يمكن ان يجعل من المحال ان يرفض الدستور. اعترض القادة السنة بشدة، و هكذا فعل بعض البرلمانيين الاكراد. اقرت اللجنة المستقلة للانتخابات العراقية و الامم المتحدة، بان ذلك ليس موقفا منصفا. كانت محاولة اعادة تفسير قواعد الاستفتاء تمثل صفعة في وجه الادارة الامريكية، التي تعتقد بان مشاركة السنة في العملية السياسية هي امر حيوي لو انخفض الدعم للتمرد. ورغم ان الاغلبية البرلمانية قد تراجعت يوم الاربعاء و قبلت بتفسير الامم المتحدة للقواعد، الا ان المشهد لا يوحي بان قادة البلاد الشيعة يعيرون اهتماما كثيرا لوجهات نظر العرب السنة. و مع ذلك فان الاكثر سوءا، هو ان محاولة التلاعب في الاستفتاء قد يشير الى ان قادة الشيعة راضون في رؤية تحول العنف الحالي المستمر الى حرب اهلية شاملة-التي ياملون فيها هزيمة السنة، الذين حكموا البلاد في السابق، و الى الابد. و بعد اسابيع من المفاوضات المتقطعة حول تعديلات الدقيقة الاخيرة على الدستور، قامت الامم المتحدة بطبع النسخة النهائية من الوثيقة و بدات بتوزيعها، رغم ان محتوياتها ما زالت غير معروفة لاغلب العراقيين. ذكرت التقارير ان المسؤولين الامريكان قد حاولوا و فشلوا في ادخال بعض الفقرات الى الوثيقة لغرض كسب السنة، الذين يقولون انهم ما زالوا يسعون الى دحرها. و مع ذلك، فان الدستور قد يمر. يشكل السنة اغلبية في اربع محافظات ولكنهم سيئو التنظيم مقارنة بالشيعة و الاكراد. و هم يعيشون في مناطق يمكن ان يعيق فيها العنف الناخبين من الذهاب الى صناديق الاستفتاء. و مهما كانت النتيجة، فمن المحتمل بان السنة سيشعرون بالتهميش. و لكن في الاقل امكن ثني البرلمان، بتغيير رايه في الدقيقة الاخيرة، من ابراز ضعفهم. يامل الرافضون السنة في احسن الاحوال التعاون مع القائد الراديكالي الشيعي الذي لا يمكن التنبؤ به، مقتدى الصدر، الذي وجه نقدا للدستور و لكنه لم يوضح ان كان سيدعو الى التصويت بنعم ام لا. و بشكل منفصل عن المتمردين السنة في وسط و غرب العراق، فان جيش السيد مقتدى الصدر، جيش المهدي و مليشيات شيعية اخرى مستمرة في القيام بتمرد ادنى مستوى في المنطقة التي تديرها بريطانيا في الجنوب. فقد قال رئيس الوزراء البريطاني، توني بلير، ان ايران ربما قامت بتزويد مجموعة منشقة من مليشيا السيد الصدر التي قتلت عدة جنود بريطانيين في الهجمات الاخيرة، رغم انه من المستحيل التاكد من ذلك. و انكرت الحكومة الايرانية تورطها في الهجمات. و في نفس الوقت، يبدي التحالف الشيعي – الكردي الحاكم، الهش دوما، دلائل على وجود توتر، حيث طالب متحدث رسمي لاحدى الحزبين الكرديين الرئيسين، الاتحاد الوطني الكردستاني PUK، بطرد رئيس الوزراء الحالي، ابراهيم الجعفري، و هو شيعي. نأى زعيم PUK، جلال الطالباني ، الذي هو ايضا رئيسا للعراق، اخيرا بنفسه عن ذلك المطلب، و لكن من الواضح ان الساسيين الاكراد لا يكنون الا القليل من الاحترام لرئيس الوزراء. فهم يقولون ان هذه الحكومة لم تلتزم بوعودها المتكررة للاكراد الذين تعرضوا للتطهير العرقي في عهد صدام حسين من محافظة كركوك الغنية بالنفط باعادتهم الى موطنهم. ان معارضة الاكراد للجعفري ربما لن تترك تاثيرا على عملية الاستفتاء على الدستور و لكنها قد تزيد من صعوبة تشكيل حكومة وحدة اخرى بعد الانتخابات العامة المنوي اجراؤها في كانون الأول. و باقتراب عملية الاستفتاء، تبدو الاحزاب العراقية و بشكل متزايد انها تميل الى التصرف نيابة عن قواعدها العرقية او الطائفية، و تمقت اجراء تنازلات تكتيكية لغرض المحافظة على التحالفات.

عن الايكونومست

مـــوت الحـــريـــــة؟

"مضت خمس سنوات ، وهذا البلد يضع قانون حقوق الإنسان ، والان يمزقه إلى اشلاء"

بقلم : فرنسيسكا كلوغ
ترجمة : فضيلة يزك

قلة فقط احتفلوا بالعيد الخامس لقانون حقوق الإنسان. وكوني واحدة من اولئك الذين كانوا يعملون سابقا مع فريق عمل وضع قانون الحقوق الذي ينسجم مع شكل ديمقراطيتنا البرلمانية. ارى الآن ان منزلة هذا القانون بدأت تضعف، من حيث القول والفعل، لدى الحكومة التي قدمته اساساً. اذ قدمه قادة (حزب المحافظين) ولم يبتوا فيه، ونظموه وهم يكتبون نعيه. فالمزاعم الأولى الموجهة ضد هذا القانون . الذي قد يشق طريقة للمحاكم ومنها ينطلق ليفتح ابواب السجون . قد تفشل في ان تحوله إلى مواد ملموسة. لكن هذا الاتهام اصبح أكثر جدية. فقد حمل القانون في بعض جوانبه مسؤولية قانونية ازاء تفجيرات لندن. فبريطانيا حاليا هي الدولة الوحيدة التي تقترح اجراء تعديل على قانونها التشريعي الذي يختص بحقوق الإنسان، لمواجهة الاعمال الوحشية الإرهابية. ومهما كانت الخلافات ثانوية، تبقى امريكا موحدة في الدفاع عن لائحتها في الحقوق. ولم تقترح أية حكومة ثانية اخرى باجراء تعديل أو تفكر بالانتقاص من الاعراف والقوانين الاوربية لحقوق الإنسان.

لماذا تكون الحريات المدنية اقل قيمة هنا وبشكل واضح؟ ان الاختلاف الذي يمكن ادراكه وتمييزه هو ان الديمقراطيات الأخرى تعرض اولويات حقوقها كبيانات للهوية والتراث. هنا، ترى الحكومة في حقوقنا عائق لها، فتختلف مع القضاة لأنهم يواصلون تحفظهم عليها عندما تكون اولوياتها في مأمن من الضرر، فتقوم بأقصاء الاشخاص عن اوطانهم بقصد تعذيبهم.

لقد تحدث رئيس الوزراء توني بلير عن الدفاع عن "طريقنا في الحياة" وفضلاً عن ذلك، تحدث عن المباديء التي تعزز قانون حقوق الإنسان في (الكرامة، و التعددية، والتسامح والاحترام المتبادل)، هل كانت هذه المعاني حقا جزءاً من طريقة حياتنا؟

ان حقوق الإنسان هي مجموعة القيم الاخلاقية لشعب ما بكل ما يتعلق بالاديان والمعتقدات وفي اللاشيء. انها تقدم جموعة معايير يجب ان يكون كل فرد قادراً على احترامها. هذا هو المهم؛ فبدلا من ان تحتاج مجتمعات معينة إلى ان تتبني "القيم البريطانية"، فإن قانون حقوق الإنسان يتطلب منا جميعا ان نحترم المعايير التي تسمو على اعتبارات الدولة، لقد ساعدت بريطانيا نفسها على كتابة القانون الذي له تأثيرات واسعة جدا. بعد ان انحدرت الكثير من الدول الاوربية في هوة اخلاقية كبيرة قبل واثناء الحرب العالمية الثانية، جاءت الوثيقة العظمى البريطانية (وثيقة الحقوق التي اكره النبلاء الانكليز الملك جون على اقرارها في عام ١٢١٥) لتؤكد ان لا احد فوق القانون الذي انبثق بعد احياء قانون الحقوق عام ١٩٤٥, وان القانون الدولي لحقوق الإنسان، هو القانون الذي اصبح اب وام كل معاهدات حقوق الإنسان اللاحقة، وبضمنها القانون الاوربي الذي قدم مجموعة من المباديء الاخلاقية التي يعمل بها الجميع. وعلى نحو بالغ الاهمية، نشأت هذه القوانين في الشرق وكذلك الغرب، فكانت انعكاسا للحكمة الجماعية التي توصل اليها المجتمع عبر العصور، وكانت خارطة طريق لنظام قيم متبادلة في عالم انكمش على نفسه بسبب بعض الشعوب التي تحمل قيما إنسانية مبتذلة.

من الصعب جدا معرفة ماذا يقصد وزير الداخلية بابقائه القانون الاوربي الذي كتب في اجواء دولية تختلف كليا عن اجواء اليوم. فهو لم يكن ذلك القانون الذي يوازن بين حقوق الفرد وحقوق الجماعة في توفير الامن. في الحقيقة، ان حماية القوانين التشريعية يتطلب ويهتم بالمجتمع الواسع، وبضمنه الامن القومي وسلامة الشعب، وقد بنيت بشكل واضح على اساسها جميع معاهدات حقوق الإنسان التي عقدت بعد الحرب. وهذا أمر مذهل جدا، فأولئك الذين رسموا المعاهدة مازالوا يعيشون في خضم حريق الحرب الهائل الذي لم يشهد العالم مثيلاً له.

كان حق منع التعذيب واحداً من الحقوق التحررية البسيطة، ولائحة الحقوق البريطانية التي كتبت عام ١٦٨٩ مصدره الاساسي، فقد عكست المباديء الاخلاقية التي نورثها لابنائنا، الذين نعلمهم ان قتل الحيوانات قد يكون له تبرير في ظروف معينة فقط، وتعذيبها طريق لفساد اخلاقنا.

ان هذا ليس هو قانون حقوق الإنسان وتفسيراته الواسعة. وإنما نموذج تطبيق القوة المميز الذي تبناه هذا القانون الذي يشترك في وضعه السياسيون وقضاة حماية الحقوق ويشجعون على تقييمه ومناقشته. فحرية الرأي والتعبير يجب ان تكون واسعة وتناقش حقوق الإنسان بشكل واضح. ان لم تفعل ذلك، يحكم على هذا المشروع بالاخفاق تحت وطأة هذا التناقض. لكن ماذا نقول لانفسنا اذا بقينا صامتين في حين حكومتنا تبدد الحقوق والحريات متقدمة على الدول كلها وصعب عليها اصلاح من يضل بعد ذلك؟

لعدة عقود، وقف الغرب مدافعا عن حقوق الفقراء المدونة لدى باقي دول العالم.

فالدفاع في كثير من البلدان لا يعرف ان الارهاب والصراعات الداخلية، في كثير من دول العالم الغنية يجعل من المستحيل حماية حقوق الإنسان بالمقاييس الدولية المطلوبة.

نحن الآن نواجه خطراً مشابهاً، وقادتنا يواجهون الحالة نفسها. وفي التفكير بمثل هذه المقاييس عندما يحتجز شخص لمدة ثلاثة اشهر من دون أي اتهام، فاننا نعرض هويتنا وتراثنا ومستقبلنا للخطر، فقانون حقوق الإنسان هو الشاهد المتبقي على من نكون أو من كنا في الماضي.

عن : الجارديان